

بأن التخصيص ثابت الأدليل وبأن الشافعي ضمن على خلاف هذه المقالة  
ويأتي مزيد لذلك أن شافعي في الشروط قالت عائشة وقام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في الناس خطبة فحمد الله وأثنى عليه  
ثم قال أما بعد فما بال رجال يشترون شروطا  
ليست في كتاب الله فما شرط ليس إلا في ذلك ليس في  
كتاب الله أي في حكمه من كتاب أو سنة أو إجماع فهو باطل وإن  
كان ما به شرط قال القزويني خرج بخروج الكل يروى أن الشروط  
الغير مشروعة باطلة ولو كثرت فمقتضاها حق أي بالبيع في الشروط  
الخالفة له وشروط الله أو من ياتبع حذوه التي حذوها وليست المأثورة  
هنا على حقيقة ما إذا لمشاركة بين الحق والباطل مما بال رجال منهم  
يقول أحد من عتيق بالفلان وفي الولاء إنما الولاء لمن عتيق ويستفاد  
من التعبير بأنها إثبات للحكم المذكور ونفيه عما عداه فلا يملك إلا ما يملكه  
رجل وفيه جواز بيع المكاتب وسواها والكتابة وتكليف السيد له من  
ذلك لكن محل الجواز إذا عرفت جهة حل كسبه ولو للمكاتب أن  
يسأل من حين الكتابة ولا يشترط في ذلك عجزه خلافا لمن شرطه  
وأنه لا بأس بتعجيل مال الكتابة إلى غير ذلك مما سبقت أن شاء الله

**جواز بيع المكاتب إذا**  
**رضي والمحموي والتمتلي بيع الكتابة قال في الفخ والاولى**  
اذ رضى وقالت عائشة رضي الله عنها ما وصله ابن أبي شيبة وابن  
سعد هو ان المكاتب عبد ما يبيعه من مال الكتابة وقال  
زيد بن ثابت ما وصله الشافعي وحيد بن منصور ما يبيعه  
درهم وقال ابن عمر رضي الله عنهما ما وصله ابن أبي شيبة هو عتق  
عاش وان مات وان جرى ما يبيعه من شروطه وقال حدثنا

عبد الله بن يوسف الشافعي قال خبرنا ملكة الامام عن يحيى بن  
سعيد عن عمه بنت عبد الرحمن الانصاري المدينة  
ان بيرة جاءت تسعين عائشة ثم المومنين رضي الله عنهم  
فقلت لها ان احب اصالك ان ارضت لهم فمكنتهم وولدت  
فاعتقك بغير الزمة والنصب عطفنا على ان ارضت فمكنتهم  
بيرة ذلك لاصلها فقالوا الا لان يكون واؤك والمحموي والتمتلي  
الاول لنا قال ملك الامام بلا سناد الشافعي قال يحيى بن سعيد  
فرضت عمه ان عائشة الزمعت تسعمل بمعنى القول المحقق قالت  
ان عائشة ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها  
اشترينيها واغنيهما فانما الولاء لمن عتيق فمكنتهم  
جواز بيع ربة المكاتب اذ رضى بذلك ولو لم يرض نفسه واختاره  
المولف وهو مذهب الامام احمد وبقية ما وجدته في الشافعي في الاصح  
وبعض المالكية واجابوا عن قصة بيرة بانها عجزت نفسها لانها  
استعانت بعائشة في ذلك وعرضت له ليس في استعانتها ما  
يستتفر من العجز ولا سيما مع القول بجواز كتابته من مال عقده ولا جرة  
له قال ابن عبد البر ليس في شيء من حديث طوق بيرة انها عجزت  
عن اداء العجز ولا اخبرت بانها قد دخل عليها شيء ولم يرد في شيء من طرقه  
استيفصال النبي صلى الله عليه وسلم لما عتق من ذلك اني كنت قال  
الشافعي ما رأيت في المعرفة اذ رضى هلهما بالبيع ورضيت المكاتب  
بالبيع فان ذلك تركت لكتابته بهذا **باب**  
بالتسوية اذ قال المكاتب لا حد للثمن من سبي ولا يبي وارضى  
واعتقني فاشترته لذلك جاز وحذف جواب اذ اوبه قال  
حدثنا ابو نعيم الفضل بن وكيع قال حدثنا عبد الواحد بن

بالفعل لا يذو  
واعتقك هو

وهو

طرقه